



يتيح للبلاد الحصول على تمويل بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل.. ويوفر خيارات متعددة لإدارة الدين العام والسيولة

## صدور مرسوم بقانون «التمويل والسيولة».. 30 مليار دينار على 50 عاماً

نورة الفصام: القانون يمنح الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه لأسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة

الخطوة تعكس نهجاً استراتيجياً لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضمان استدامة المالية العامة للدولة

القانون ضمن الجهود الحكومية الرامية لتعزيز الاستقرار المالي ودعم عجلة التنمية الاقتصادية بما يواكب رؤية «الكويت 2035»

خطوة مهمة بمسار الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة بما يخدم مصلحة الدولة والمواطنين على حد سواء

فيصل المزيني: تطوير أسواق المال المحلية عبر خلق منحني عائد سيادي مرجعي.. مما يساهم في تعزيز جاذبية الأسواق المالية الكويتية

القانون يوفر معياراً مهماً لإصدارات القطاع المصرفي والشركات المحلية.. مما يساعد على تحسين هيكل التمويل وتقليل تكلفة الاقتراض



فيصل المزيني

إدارة المالية العامة بكفاءة.. ان هذه الخطوة تعكس حرص الدولة على اتباع نهج مالي مستدام، يوازن بين الحاجة إلى تمويل المشاريع التنموية وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في عملية إدارة الدين العام والسيولة. وأكدت الفصام في ختام حديثها، على أن هذا القانون يشكل خطوة مهمة في مسار الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، بما يخدم مصلحة الدولة والمواطنين على حد سواء.

المالي للدولة ويعزز من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مختلف الظروف الاقتصادية. أهمية القانون في السياق الاقتصادي العالمي والمحلي كما قال المزيني: «إن هذا المرسوم بقانون يأتي في وقت تشهد فيه الأسواق المالية العالمية تغيرات متسارعة، حيث أصبحت القدرة على الوصول إلى التمويل بمرونة لضمان العوامل الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد، كما أن تطوير أسواق الدين المحلية يعزز من تنافسية الكويت كمرکز مالي إقليمي، ويمتج الحكومة أدوات مالية جديدة



نورة الفصام

سواء المحلية أو العالمية، بما يسمح بالحصول على تمويل بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، وهو ما يوفر خيارات متعددة لعملية إدارة الدين العام والسيولة. تطوير أسواق المال المحلية عبر خلق منحني عائد سيادي مرجعي، مما يساهم في تعزيز جاذبية الأسواق المالية الكويتية، ويوفر معياراً مهماً لإصدارات القطاع المصرفي والشركات المحلية، مما يساعد على تحسين هيكل التمويل وتقليل تكلفة الاقتراض. المساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى،

صدر المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة أمس، حيث يحدد المرسوم بقانون سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كحد أقصى أو ما يعادل من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بأجل استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة اعتباراً من تاريخ العمل به مما يضع إطاراً قانونياً طويلاً لتنظيم الاقتراض العام. وفي هذا السياق، قالت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام: «هذا القانون يمنح دولة الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة، وهو ما يعكس نهجاً استراتيجياً لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضمان استدامة المالية العامة للدولة، ويأتي هذا القانون ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم عجلة التنمية الاقتصادية بما يواكب رؤية دولة الكويت 2035».

ومن جانبها، استعرض مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل المزيني أبرز أهداف المرسوم بقانون، وذلك كما يلي:   
● إتاحة مختلف أنواع الأدوات المالية للدولة من خلال الأسواق المالية،

## تمديد عروض ربط كهربائي بين «الشقيا» و«الصبية»

الماضي، من المخطط أن يربط خط النقل الهوائي محطة تحويل الطاقة الشمسية في الشقيا بمحطة توليد الكهرباء في الصبية، المعروفة أيضاً باسم SWPS-2. وقد تم تحديد قيمة الضمان الابتدائي للمناقصة عند 450 ألف دينار.

عروضهم. قامت الوزارة، من خلال الجهات المركزي للمناقصات العامة، بتمديد موعد إغلاق المناقصة من 25 مارس إلى 15 أبريل المقبل. وتم تمديد الموعد النهائي لتقديم العطاءات لهذا العقد عدة مرات منذ إصدار طلب تقديم العروض في أكتوبر من العام

نكرت مجلة ميد أن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة منحت المتقدمين لمناقصة عقد توريد وتركيب خط نقل كهربائي هوأني بقدره 400 كيلو فولت، يربط بين محطة فرعية في الشقيا ومحطة فرعية في الصبية، لمدة أسابيع لتقديم

بدعم من استمرار أسعار الفائدة المرتفعة

## «جي بي مورغان»: أسهم البنوك الأوروبية ستواصل مكاسبها في 2025

1,5٪ أصبحت ضعيفة. ورغم هذا الأداء الإيجابي، خفض «جي بي مورغان» توصيته لأسهم البنوك الأوروبية مقارنةً بنظيرتها الأميركية من «زيادة الوزن» إلى «محايد»، مشيراً إلى أن مؤشر «KBW»، الأميركي للبنوك حافظ على استقراره تقريباً خلال عام 2025.

الضخم في ألمانيا على مشاريع الدفاع والبنية التحتية سيسهم في إبقاء معدلات الفائدة الأوروبية عند مستويات مرتفعة، وهو ما يدعم ربحية البنوك من خلال زيادة دخلها من الفوائد الصافية، كما لفت إلى أن احتمالات خفض البنك المركزي الأوروبي للفائدة إلى أقل من

العربية: أشار بنك جي بي مورغان إلى أن أسهم البنوك الأوروبية لا تزال تمتلك فرصة لحوصله مكاسبها القوية خلال العام الحالي، والتي بلغت حتى الآن 27٪، بدعم من استمرار أسعار الفائدة المرتفعة. وأوضح البنك أن الإنفاق الحكومي

القيمة الرأسمالية للسوق فقدت 125,5 مليون دينار

## 98,4 مليون دينار سيولة البورصة

دينار، تلاه بنك الكويت الوطني بقيمة 13,7 مليون دينار، ثم بيت التمويل الكويتي بقيمة 7,38 ملايين دينار، ثم بنك الخليج بقيمة 6,11 ملايين دينار، وأخيراً بنك وربة بـ 5,55 ملايين دينار. وبلغت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت في ختام تعاملات جلسة أمس 47,72 مليار دينار، مقارنة بـ 47,8 مليار دينار، لتفقد القيمة السوقية نحو 125,5 مليون دينار.

بينما ارتفع المؤشر الرئيسي 0,03٪، عن مستوى أول من أمس. وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ 7 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 1,05٪، بينما تراجع 3 قطاعات أخرى في مقدمتها «الصناعية» بـ 0,79٪، واستقر 3 قطاعات. وجاء سهم «عقارات الكويت» على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 58,89 مليون سهم، وسيولة بقيمة 19,78 مليون

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات جلسة أمس، وسط صعود لـ 7 قطاعات، وسجلت تداولات بقيمة 98,41 مليون دينار، وزعت على 274,58 مليون سهم، بتخفيف 16,77 ألف صفقة. وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,29٪، ووزل «العام» بـ 0,26٪، وانخفض «الرئيسي» بنحو 0,12٪،

## .. وتعلن عطلة عيد الفطر السعيد

الأربعاء الموافق 2 أبريل المقبل. وذكرت أنها ستعطل أعمالها اعتباراً من الأحد المقبل أيضاً في حال ثبوت أن يوم الإثنين هو أول أيام العيد، على أن تعاود العمل كالمعتاد يوم الخميس الموافق 3 أبريل 2025.

أعلنت بورصة الكويت تحديد عطلة عيد الفطر السعيد، حيث أوضحت أنها ستعطل أعمالها اعتباراً من يوم الأحد الموافق 30 مارس 2025 في حال ثبوت أنه أول أيام العيد، على أن تعاود العمل كالمعتاد يوم

أعلنت بورصة الكويت تحديد عطلة عيد الفطر السعيد، حيث أوضحت أنها ستعطل أعمالها اعتباراً من يوم الأحد الموافق 30 مارس 2025 في حال ثبوت أنه أول أيام العيد، على أن تعاود العمل كالمعتاد يوم

أكبرها بقيمة 425 مليون دولار منحة «الأشغال»

## الكويت أرسدت عقود مشاريع بقيمة 616 مليون دولار في شهر

القطاعات العام والخاص. مؤشر المشاريع الخليجية وفي سياق آخر، كشفت مجلة «ميد» عن مؤشر المشاريع في دول الخليج خلال أربعة أسابيع للفترة من 14 فبراير إلى 14 مارس، حيث احتلت الكويت المرتبة الخامسة بقيمة 215 مليار دولار، بتراجع بنحو 0,3٪، وعلى الصعيد الخليجي، بلغ حجم المؤشر 3,59 تريليونات دولار بتراجع قدره 0,2٪، حيث تمكنت السعودية خلال الأربعة أسابيع من تصدر قائمة البلدان الخليجية من حيث حجم المؤشر، بقيمة 1,94 تريليون دولار، بنمو قدره 0,4٪، وجاءت الإمارات في المركز الثاني بـ 887 مليار دولار وبنمو 0,6٪، وحلت قطر في الترتيب الثالث بـ 222 مليار دولار، بتراجع بلغ 8,7٪. وفي المرتبة الرابعة جاءت سلطنة عمان بـ 266 مليار دولار وبارتفاع بلغ 0,1٪، وفي الترتيب السادس جاءت البحرين بـ 62 مليار دولار بتراجع بلغ 0,8٪.

حفيت للسكك الحديدية، وهي مشروع مشترك بين الاتحاد للقطارات الإماراتية وشركة مبادلة الاستثمارية الحكومية ومجموعة أسياخ العمانية. كما أبرمت قطر صفقات بقيمة 473 مليون دولار، أبرزها توقيع شركة الكهرباء والماء القطرية والمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهراء) عقداً بقيمة 440 مليون دولار لمشروع مشترك بين شركتي دوسان إنديريليتي وتريبيونتا دولر بتراجع قدره الجنوبيتين، لبناء محطة رأس أبو فنتاس لتوليد الطاقة بتوربينات غازية ذات دورة مفتوحة، بقيمة 511 ميغواط، في منطقة صناعية ساحلية بالدوحة. وأخيراً، شهدت البحرين ترسية عقود بقيمة 84 مليون دولار في فبراير، وكان أكبرها عقد بقيمة 60 مليون دولار أبرمته وزارة الأشغال مع مؤسسة البحرين للإسفلت لبناء خط أنابيب الصرف الصحي الرئيسي على طول شارع الشيخ عيسى بن سلمان، ويجري تطوير المشروع على مرحلتين بنظام الشركاء بين



الموصل، ومن المتوقع أن تدخل المحطة الخدمة بنهاية مايو 2028. وحسب «ميد» شهدت سلطنة عمان توقيع صفقات بقيمة 603 ملايين دولار في فبراير، وكان أكبرها عقد بقيمة 500 مليون دولار أبرمته شركة

عقد أبرمته وزارة الكهرباء مع فريق من شركة تيانشن الهندسية الصينية وشركة شرق الصين للهندسة والعلوم والتكنولوجيا، لبناء محطة الشمال الحرارية للطاقة بقدره 700 ميغواط في نييوى،

باور الإماراتية لتطوير أول محطات مستقلة لتخزين الطاقة بالبطاريات في البلاد. وشهدت العراق ترسية عقود بقيمة 740 مليون دولار خلال فبراير، وذلك من خلال صفقة طاقة واحدة، وهي

المياه. وكشفت «ميد» عن أن مصر حصلت على 890 مليون دولار من العقود في فبراير، وكان أكبرها عقد بقيمة 600 مليون دولار وقعه الشركة القابضة لكهرباء مصر مع شركة أميا

مليارات دولار، وكما أن هذا الشهر أقل بكثير من متوسط قيمة الترسية البالغ 30 مليار دولار خلال الإثني عشر شهراً الماضية. وستعتمد على قيم المشاريع الممنوحة في مارس الجوده إلى هذا المتوسط لجعل إجمالي الربع الأول من عام 2025 متمشياً مع أداء سوق المشاريع في الأونة الأخيرة. وفي السعودية، سجلت شركة أودي العربية السعودية أعلى قيمة عقود في فبراير، حيث بلغت 6,9 مليارات دولار، تصدرتها عقود في قطاعات البناء والغاز والمياه. وفي الإمارات، تم إبرام صفقات بقيمة ملياري دولار في فبراير، كان أكبرها عقداً بقيمة 400 مليون دولار وقعه شركة مياه وكهرباء الإمارات مع شركة أكسوننا الإسبانية لتطوير وتشغيل مشروع تحلية مياه مستقل في جزيرة السعديات بأبوظبي، ومن المتوقع أن تبلغ قدرة محطة التناضح العكسي لمياه البحر المخطط لها 60 مليون غالون إمبراطوري يومياً من

علاء مجيد كشفت مجلة «ميد»، عن حجم ترسيات العقود في الكويت خلال شهر فبراير الماضي، حيث بلغت 616 مليون دولار، كان أكبرها عقداً بقيمة 425 مليون دولار منحة وزارة الأشغال لشركة «تشيبياي كومونيكيشنز كونستركشن» لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع ميناء مبارك الكبير. ويتضمن العمل توسعة الميناء لدعم طاقة استيعابية سنوية تبلغ 2,7 مليون وحدة مكافئة لعشرين قدماً، بالإضافة إلى بناء 8 أرصفة للحاويات، ومن المقرر أيضاً تنفيذ مرحلة ثالثة، من شأنها توسيع نطاق العمل. وأوضحت «ميد» أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) سجلت ترسيات عقود مشاريع بقيمة 12,3 مليار دولار خلال فبراير، مما يجعله أضعف شهر على الإطلاق من حيث صفقات المشاريع منذ يوليو 2022، عندما نمت ترسية مشاريع بقيمة 9,1